الأبحاث العلاوية

في

الفلسفة الإسلامية

تأليف الأستاذ الشيخ
أحمد بن مصطفى العلاوي المستغانمي

أحباب الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أفاض على قلوب أوليائه ، من أسرار معرفته ، ما تكل الألسن عن تعبير معانيه ، فخاضوا بحار قدسيته ، واستخرجوا أعز جواهره ، فأبرزوها للوجود ، بعدما كانت في طي المفقود ، ولسان الحال يقول : هل من عاشق ؟ هل من راغب ؟ فتلقتها العقول السليمة ، وتقبلتها قلوب العاشقين بأحسن قبول .

نحمده تبارك وتعالى ونشكره على ما أولانا ووفقنا بعد أن هدانا ، لطبعها وبثها بين أهلها الذين هم الآن في أمس الحاجة اليها . نعم طالما تشوق الانسان مقتبسا الهداية من أهلها للقيام بأعباء الرسالة التي كلف بها والتي لكل واحد منا له نصيب منها ، فكلنا كما قال عليه الصلاة والسلام «راع ومسؤول عن رعيته» .

ونصلي ونسلم ونبارك على سيدنا ومولانا محمد المبعوث لاتمام مكارم الأخلاق ، عين الهداية ومفتاح الوجود ، خاتم النبيين والمرسلين ، إمام العارفين وسيد المتقين القائل : «يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» .

فجزاه الله عن أمته خيرا وعن المخلوقات جمعاء ، من قال في حقه تبارك وتعالى :

«وما أرسلناك إلّا رحمة للعالمين»*

صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه .

أما بعد ، ان جمعية «أحباب الاسلام» لتتشرف بتقديم جوهرة ثمينة ويتيمة فريدة ألا وهي هاته «الأبحاث العلاوية في الفلسفة الاسلامية» أولا رغبة لصاحبها الذي لم يألُ جهداً في النصح لأبناء ملته مرتجيا الخير للبشرية بأجمعها ، فثانيا خدمة للنسبة فثالثا خدمة للعلم وللانسانية حيث صار كل واحد منا يتساءل كيف المسلك ، كيف المخرج من هذه النائبة التي

حلت في هذا القرن العشرين حيث يطلب الانسان السبيل الى السعادة الكبرى ، سعادة المجتمع ، سعادة البشر أجمع .

فقد جادت قريحة رجل قد تكرم به الدهر وأبرزته العناية الالهية للوجود رحمة وقدوة للانسانية ، هذا الرجل العظيم الذي لم يولد ولن يولد مثله منذ عهد ، ألا وهو الأستاذ الأكبر أبو العباس الشيخ سيدي أحمد بن مصطفى العلاوي قدس الله سره .

فمن تأملها بامعان وعمل بما فيها لا شك وأنه يجد المخرج للحصول على الفوز والترقي الى دائرة الفضائل والجود : «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين»**

* سورة الانبياء ، آية ١٠٧
** سورة العنكبوت ، آية ٦٩

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله الذي ربط حبل الانسان بالعلويات السماويات ، بعد استخلاصه له من اجناسه السفليات فكان بذلك انسان عين الوجود والنقطة المركزية لدائرة الفضائل والجود مهما كان انساناً بالمعنى المراد من خلق الانسان لا غير ثم الصلاة والسلام على من هو للانسانية غاية وللحقائق الأقدسية بداية نبراس الأزل ومحور الكل الداعي الى الله باذنه ، العارف بما له وما عليه ، وعلى آله وصحبه وذويه .

اما بعد فيقول المعتمد على العزيز القوي ، عبد ربه احمد بن مصطفى العلاوي ، انه من اهم ما جادت به القريحة ، ووجبت به النصيحة ، نشر هاته الأبحاث الابتدائية ، في التعاليم العلاوية ، وقد كانت تلقى في اوقات مختلفة ، وعلى كيفية غير مطردة ، فيأخذ منها المريد بقدر استعداده ، اما الآن فقد ظهر حصرها ونشرها ، والغرض من ذلك تعميم الانتفاع بها ، فمن رآها من قبيل ما ينتفع به فليأخذ منها ما يعنيه ، والا :

«فمن حسن اسلام المرء تركه ما لايعنيه» .

(البحث الأول)

في الخلاصة الانسانية من اجناسها الثلاثة

اقول ان الانسانية تخلصت عن موالدها الثلاثة اعني مطلق الجسمية ، ثم الأجسام النامية ، ثم الأجسام الحيوانية ، ويصح التعبير عن هاته الثلاثة بالأجناس السفلية للانسان من حيث المكانة وبالعلويات له من حيث الأعمية لأن الحيوانية أعم من الانسانية واحرى النامية ومطلق الجسمية .

اما تخلصه من الأخيرة أعني من نحو الأجسام الجامدة فكان بمثل النمو والذبول والحركة الارتعاشية وبهذا القيد وقع اشتراكه بمطلق النباتات ثم وقع تخلصه منها بالفياض الروحي عليه المستلزم لبعض الادراكات الحسية له وبهذا القيد وقع اجتماعه بمطلق الحيوانية .

ثم وقع تخلصه منها بالناطقية او تقول بالعقل النظري وهذا المخلص الأخير هو الذي ربطه بالعلويات السماويات مثل ما فصله عن السفليات المنحطة ولهذا اعتبر بالقدر المشترك لتنازع الرتبتين اعني العلوية والسفلية ولا تتحقق الانسانية الا فيما بين ذلك وفي شبه تخلصه هذا قال عز من قائل «وقد خلقكم اطواراً» ، ومنه قوله «ثم انشاناه خلقاً آخر» .

خلاصة

البحث الأول وفائدته

لينظر الانسان وجه تخلصه وتملصه من السفليات وارتباطه بالعلويات المرتفعة وبماذا كان ليحافظ عليه حتى لا يدخل في الحكم العام .

البحث الثاني

فيما يجده الانسان في نفسه من الاحساسات نحو موالده الثلاثة

فاقول ان للانسان ارتباطاً باجناسه السفلية ارتباطاً محكماً الا ان ارتباطه بالحيوانية اقوى منه في النباتية وارتباطه بالنباتية اقوى منه في مطلق الجسمية ولهذا تجده يتأثر للحيوانية

وينفعل لانفعالها مهما لحقها ما يوجب الانفعال لغير فائدة اكثر مما يتأثر لكحطم الاشجار مثلاً وهكذا يجد في نفسه من الاحساسات على هذا النوع ايضاً اكثر مما يجده فيما يلحق الاجسام الغير النامية مما هو من ذلك القبيل وما ذلك الا لقرب رحمه بالحيوانية المطلوب بمراعاته .

ثم ان الاحساسات تختلف في الانسان من جهة القوة والضعف باختلاف نصيبه من الانسانية . فقد لا يتأثر بانحطام الانسانية اجمع وذلك لعدم نصيبه منها وقد يتأثر لاقل حيوان كيفما كان والى أولئك الاشارة في قوله عز من قائل :

«وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً» ـ والشاهد في «يمشون على الارض هوناً» .

خلاصة

البحث الثاني وفائدته

لينظر الانسان وجه معاملته واحساساته نحو موالده الثلاثة ليوفي من الحق ما هو مطلوب بمراعاته حسب الروابط .

(البحث الثالث)

في بيان وجه الارتباط الانساني بموالده السفلية

فاقول ان سلسلة الموجودات بحكمة التناسق وعليه فدخول الانسانية في الحيوانية ضروري ، اما دخول الحيوانية في النباتية فيتضح من جهة مراعات استعداد الجميع لعوامل الطبيعة زيادة على القدر المشترك بين العنصرين في نحو النمو والذبول والحركة الاضطرارية وغير ذلك مما لا يستعصى معه دخول الحيوانية في حكم الناطقية وهذا لو لم يرم التنزيل لمثله ، اما والحالة انه يقول :

«والله انبتكم من الارض نباتاً ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجاً»

فهو صريح واذا فلا ممتنع ان يقال فما الحيوان الا نبات فصل عن الارض يستمد من اعلاه ، وما النبات الا حيوان ركز في الارض يستمد من اسفله «والله خلق كل دابة من ماء» وقوله «وجعلنا من الماء كل شيء حياً» .

خلاصة

البحث الثالث وفائدته

ليتحقق الانسان ان لا شيء يمتاز به عن موالده الا بما كان من قبيل اكتساب الفضائل ، قال تعالى «ان اكرمكم عند الله اتقاكم» .

(البحث الرابع)

في كون الانسان حيواناً لا يمتاز الا بالخاصية ان وجدت فيه

فاقول ان ارتباط الانسان بالحيوان غير مفتقر لاستخدام القريحة في ادراك وجه الرابطة بما ان الانسان حيوان والحيوان انواع ، واذاً فالخاصية هي الانسان وبدونها فلا انسان ونعني بالخاصية ما يفصله عن جنسه العام ويجعله في الحيز المقابل له بكل معنى غير ان وجودها فيه بهذا الاعتبار غير مستحكم العرى كاستحكام الحيوانية فيه ، وعليه فهو حيوان أكثر منه انسان .

وليتأمل عوارضه البدنية بالنظر لنوازعه الروحانية على وجه التوازن فلا شك انه لا يجد من القسم الآخر ما يعتد به في الغالب ، ولهذا تجد معاملة الانسان للانسان اشبه بمعاملات غير الانسان لافراد جنسه ، ان لم نقل افظع منها في بعض المظاهر .

واذاً فالانسانية مفقودة المسمى بهذا الاعتبار وان وجدت فهي معدومة التأثير او هي عاملة في الخفى حذراً من ان تفترسها السباع والا لظهرت في حيز تقع الاشارة عليه .

خلاصة

البحث الرابع وفائدته

ليتأمل الانسان في افراد نوعه أهم للانسانية اقرب ام بالحيوانية انسب ولا ينسى نصيبه من ذلك .

(البحث الخامس)

في جواب ما هو الانسان

فاقول ان الانسان هو الفرد المتكاثر المستطيع ان يحكم نفسه بنفسه وهذا ما يتيسر ان نعرفه به على فرض ان يكون الانسان هو ذلك المرئي بالابصار الملموس باليد اما على تقدير كون الحواس لا تتعدى الحيوانية منه فلا يكون في التعريف هذا ما يستريح اليه الضمير ويتحتم اذاً ان يقال في تعريف الانسان انه يطلق على معنيين :

- فالأول هو المشهود بالحس المدرك بالمس المخصص بالفصل النوعي من الجنس .
- والثاني له لوازم وخصائص تميزه عن الاول اشهرها ترفعه عن ممازجة الطبيعة وما هو من قبيل الفساد .

وحقيق ان يسمى الاول بالانسان المعقول والثاني بالانسان المجهول وليس للقائل اكثر من ان يقول :

«ويسالونك عن الروح قل الروح من امر ربي»

اذ لا نستطيع ان نتوسمه من وراء هذا الشكل الكثيف والطبع المتحجر الا قدر ما يبديه لنا احيانا من بعد المدارك ورقيق الشعور فننخدع الى ان نقول :

«حاشا لله ما هذا بشرا»

ولكن نريد ان نعرفه وهو بشر فهل من مخبر بما يثلج له الفؤاد ويستريح به الضمير .

وهل في استعداد الانسان ما يهديه الى ادراك كنه معنى الانسان اما على القياس فمتعذر لاني رأيت ادراكاته كلا منها عاجزاً عن ادراك نفس ما هو به مدرك فالعين مثلاً لا تدرك عينها وقس على ذلك حتى العقل فان في استطاعته ان يدرك ما يتاتى ادراكه دون حقيقة ما هو به عقل .

وبهذا الانموذج نتحقق ان الانسان ليس في استطاعته ان يدرك ما هو به انسان الا اذا رفعه الله اليه غير ان في امكانه أن يؤمن بان الجوهر الانساني أعز شيء يوجد فيما اشتملت عليه العوالم اجمع .

خلاصة

البحث الخامس وفائدته

استخدام القريحة واستلفات النظر الانساني لما هو به انسان عملاً بقوله عز من قائل :

«وفي انفسكم افلا تبصرون»

وان عسى ان يعثر الانسان على ضالته لما في الأثر

«من عرف نفسه فقد عرف ربه» .

(البحث السادس)

فيما ينحسب على الانسان من آثار موالده في حال تخلصه منها

فاقول لا بد للانسان من ان يكتسب شيئاً من آثار موالده الثلاثة او نقول اجناسه السفلية في حال مروره عليها ، ويكون تخلصه منها بقدر استعداد جوهره الانساني وقد لا يتخلص تماماً من جنسه البعيد ، اعني مطلق الجسمية ، فيظهر عليه أو فيه من الجمود ما يربطه باصله الجلمودي ، فتراه في الصلابة شبه الحجارة او اشد قسوة .

ومن الجواهر الانسانية من يتخلص باستعداده من جنسه البعيد ، غير انه لا يلبث ان يعمل فيه المتوسط ، اعني النامي ، فيكسبه من الحركة الغير المنتظمة التي لا يعتد بها في الغالب ، وهي خاصية مطلق النباتات تظهر منه طوع الهوى اكثر منها طوع الارادة .

وان من الجواهر الانسانية من يتخلص باستعداداته من جنسه المتوسط كتخلصه من البعيد ، غير انه لا محيد من ان يعمل فيه جنسه القريب ، اعني الحيواني بما انه جزء معناه ، نعم يمكن تهذيب الجزء واستخدامه طوع الناطقية ان سلمت الفطرة ، ومن هنا وجبت المعالجة وتعينت التربية .

خلاصة

البحث السادس وفائدته

لينظر الانسان ما عسى ان يجد شيئاً يتخلل جوهره اللطيف من آثار موالده ليحاول التخلص منه ولو بالتطبع جهد المستطيع .

(البحث السابع)

في اصناف الناس
باعتبار ما اكتسبوه من الطبيعة
من جهة الحركة والسكون

فاقول ان الحركة الانسانية حركتان فكرية وبدنية ، اما الحركة الفكرية فان الناس فيها طبقات ، فمنهم من لا حركة له تعتبر في عالم الناطقية البتة ، وهذا الصنف لا ينتفع بوجوده في عالم المعقولات الا مثل ما ينتفع بالصخر في عالم المحسوسات ، فان تكن له حركة فبغيره .

ومنهم من له حركة هناك غير انها صادرة منه على غير انتظام او تقول عن غير ارادة ، فهي اشبه شيء بالارتعاش ، وهذا الصنف ينتفع بحركته في عالم المعقولات مثل ما ينتفع

بحركة الاشجار ونحوها من النباتات في عالم المحسوسات ، غير انه لا يعتد بهاته الحركة حيث كانت طوع الهوى .

ومنهم من له حركة انتظامية ارادية غير انها مفيدة للغير اكثر من افادتها لصاحبها ، وهذا الصنف ينتفع بحركته في عالم المعقولات مثل ما ينتفع بحركة الحيوان المسخر للانسان في عالم المحسوسات .

ومنهم من له حركة ذات التأثير الفعالة في غيرها من بقية الحركات الفكرية وهؤلاء هم قواد الافكار في كل عصر ، فوظيفتهم في عالم المعقولات وظيفة الانسان في عالم المحسوسات ، وهي الطبقة العليا التي تتضمن بين افرادها كأنبياء البشر وخاصة المصلحين .

اما ما يتعلق بالحركة البدنية فيجري فيها ما تقدم في الحركة الفكرية من كون الناس فيها طبقات .

فمنهم من لاحركة له البتة ولو فيما يعود نفعه عليه واحرى ما يعود نفعه على غيره ، ويكون وجود هؤلاء في المجتمع الانساني شبه العضو الاشل في جسم الانسان . ومنهم من له حركة سائرة طبق الهوى على غير انتظام ، فينتفع بها في المجتمع تارة ويتضرر بها أخرى .

ومنهم من له حركة ارادية انتظامية يعود نفعها على صاحبها واكثر ما يعود على المجتمع ايضاً على شرط ان يكون صاحبها مسخراً لغيره .

اما اهل الطبقة العليا من ارباب الحركة البدنية والقوة النفسية فيعتبرون عاملين في ابناء الانسان مثل عمل الانسان في أنواع الحيوان وان هاته الطبقة تتركب من نحو الامراء والملوك وأرباب الثروة .

قال جل ذكره :

«ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخريا» .

خلاصة

البحث السابع وفائدته

ليتحقق الانسان مكانته بين هاته الطبقات ويختار لنفسه ما شاء ان يختار ويتقي الله في ذلك المختار .

(البحث الثامن)

في كون الانسان
في قومه اشبه بالعضو في بدنه

فاقول ان الانسان متحد الحقيقة وان تعددت افراده ، فهي لا تعمل الا لما به قوام الانسان وعليه فالانسان اذا ليس بمتعدد ، قال جل ذكره «ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة» وبهذا يتضح كون الفرد في المجتمع الانساني هو بمنزلة العضو في البدن ، والأعضاء البدنية تختلف باختلاف منافعها ، وكيفما كان العضو لا يستغنى عنه بعدمه أو بوجود ما هو اشرف منه ، فكل لضروريته يعتبر شريفاً مهما كان عاملاً فيما تعود فائدته على البدن لأن ضرورية البدن موزعة حسب اعضائه .

وهكذا ضروريات المجتمع الانساني وزعت حسب افراده ، فما من طبقة الا وانفردت بشيء من حاجيته تتوقف عليها ضروريات الانسان لا يتاتى الاستغناء عنها بحال ، وهكذا الفرد من افراده فيما نراه «كل ميسر لما خلق له» الحديث .

ومهما كان الفرد بتلك المثابة عاملاً على استجلاب النفع العام اكثر من عمله لخاصة نفسه يعد عضواً عاملاً في الجسم الانساني ، والا فهو بمنزلة العضو الاشل ضرره في البدن اكبر من نفعه .

ويرشدك لهذا ما تراه من عمليات اعضاء البدن فانه ما من عضو منها الا وعمله لغيره أكثر منه لنفسه ، والجميع متحد على نفع البدن ، فالحواس مثلاً لا تعمل الا لتقوية الحس

المشترك لياخذ العقل من ذلك ما به الحاجة لافادة البدن والعقل نفسه ايضاً لا يعمل لشيء يستقل به دون مجموع البدن ، وهكذا تجد سائر الجوارح الظاهرة والادراكات الباطنة ما من آلة منها الا وغايتها اسمى من ان تستتر بنفع دون أن تشاطر فيه عموم أجزاء البدن .

ثم ان التفريع سهل لمن اراد توسيع العبارة على ما قررناه والغاية مما نحاوله هو أن يعتبر الفرد في قومه شبه العضو في بدنه ، وليجتهد ليكون نفعه عائداً على قومه أكثر منه على نفسه بدون ما تفوته حصته لانه من افراد المجتمع يسعد بسعادته ويشقى بشقاوته ، ومهما تواطاءت افراد الامة على ما هو المطلوب من كل فرد منها لزم ان تتحقق سعادتها ويرتفع كعبها بين الامم ولو بعد حين ، وهي الغاية والغرض من كل مصلح .

ومن احسن ما يعتمد في هذا الباب قول النبي عليه السلام «المؤمنون كالجسد الواحد اذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» . ولم يتداعى سائر الجسد لهذا العضو ياترى لو لم يكن عمله للجسد اكثر منه لنفسه ؟ وهكذا الفرد في الامة اذا اشتكى يتداعى له سائر المجتمع مهما كان عاملاً لنفعه .

خلاصة

البحث الثامن وفائدته

ليعرف الانسان مرتبة عضويته في الجسم الانساني وهل هو عامل أم عاطل وهل في عمله ما يعود نفعه على المجتمع أم غير ذلك .

(البحث التاسع)

فيما يعتبر به الانسان بين قومه

فاقول ان الفرد الانساني في الامة يعتبر بما يؤديه اليها من نحو الضروريات والحاجيات أو التكميليات حسبما تعتبر الاعضاء في البدن .

ولهذا يقال قيمة كل امرىء ما يحسنه ، فمرتبة العين في البدن مثلاً ليست كمرتبة الجفن ومرتبة الجفن ليست كمرتبة الحاجب وهكذا ، وكيفما كان الامر ليس شيء يوجد من مركبات البدن جاء لغير فائدة ، وهذا ما يطرد ايضاً في افراد الانسان بالنظر لمجموعه وان مع تفاوت المراتب من جهة الشرف والخسة ، والعلو والانحطاط اذ لا عبث في اصل التكوين .

والخلق لم يخلقوا سدى وان لم تكن افعالهم بالسديدة حسبما يثبته التنزيل «افحسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون» .

ولكن قد يخفى وجه الحكمة أحيانا على الانسان في خصوص افراد من جهة ما هم عليه غير انه يدرك كون استواء المراتب تعطيلاً وبهذا النظر يحسن للانسان ان لا يحتقر وظيفته في المجتمع كيفما كانت منزلتها ، مهما كان فيها جارياً على قانون الاعتدال ، حيث انه لا يستطيع خرق قانون فطرة الله التي فطر الناس عليها .

فانه تعالى هو الذي اعطى كل شيء خلقه نصيباً غير منقوص .

فليكتف من الاعمال بما يراه مرتكزاً في فطرته ، وليتوسع فيه بقدر استطاعته فانه اوفق له وانفع لابناء نوعه ، لان الحقائق لا تنعكس وان مع المحاولة ، فالسمع في البدن لا يتاتى منه يكون بصراً ، واليد لا يمكن لها ان تكون لساناً وقس على ذلك ، وليس على الجارحة في البدن ان تقوم باكثر مما خلقت لاجله .

خلاصة

البحث التاسع وفائدته

لا يبعد ان يستفيد الانسان من هذا ونحوه ما يرشده لاسرار الكائنات وافراد الموجودات ، فلا يزدرى شيئاً منها وان انحطت رتبته .

(البحث العاشر)

في كون المجتمع الانساني
مفتقراً الى من يسوسه

فاقول قد تقدم في الابحاث السابقة ما يفيد كون الانسان في حيوانيته ارسخ منه في انسانيته والمعنى انه حيوان اكثر منه انساناً ومن تلك الحيثية يكون مفتقراً بالطبع الى من يسوسه، ولذلك اقتضت حكمة الله تعالى ان تحجزه تحت اوضاع سماوية يبعثه على انتهاجها مختاراً وازع الايمان بالغيب الناشيء عن طرفي الترغيب والترهيب ، وهذا الوازع هو الكافل في ردع المجتمع البشري من حيث انسانيته .

اما من جهة حيوانيته فلا بد له من مؤازر وليس ذلك إلا القوانين السلطانية التي جرت حكمة الله ان تكون مؤازرة للأوامر السماوية لتسويس الانسان وردع حيوانيته من حيث ظاهره ، فكان الدين والسلطان بهاته المناسبة كالشريكين في تقويم العمل بحيث لا غنى لاحدهما عن الآخر ، فما يفوت الدين من عملية الاصلاح يتممه السلطان ، وعليه فلا بد منهما معاً .

واما من يقول بصحة استغناء السلطان عن الدين في حفظ ما للانسان وما عليه فهو غير امين بما ان غير المتدين لا يتوقى القوانين الا في الجهر ، اما السر فلا لأن القوانين الصارمة المترتبة على منتهك الحرمات لا تجري على صاحبها الا مع البينة .

فهي حاجزة له في الملأ ومن ذا الذي يحجزه اذا اختلى بمال معصوم أو فرج مختوم ، والحالة انه يؤمن من الاطلاع عليه ، لا والله ما يحجزه شيء الا اذا كان يخشى الله رب العالمين .

وعليه فالمستغنى بترتيب القوانين عن الزواجر الدينية متهوم العقيدة لأنه كالقائل بجواز انتهاك الحرمات مهما امكن الخفا فهو انسان في الملأ وحشي في الخلاء . ثم اقول ومهما اعترفنا بلزوم سلطة دينية باطنية تؤازر السلطة الظاهرية ، اعني السلطانية في المحافظة على حرية الانسان في بدنه وماله وعرضه بحيث يكون مأموناً سراً وعلانية .

فلا نعتبر ذلك اللزوم مجرد سياسة تسمى بالشرائع الالهية لان القائل بذلك يعتبرها لم

توضع من اجله حيث يدعى انه مطلع على سر الوضع واذا يكون داخلاً ضرورة في دائرة من يقول بجواز انتهاك الحرمات مهما امكن الخفاء وهو المحذور منه سابقاً .

وعليه لا يحصل للانسان تمام التبري الا اذا اعتبر الاوامر الالهية بما يعتبر به القوانين السلطانية بالمعنى انها على الحقيقة لا المجاز ، ويدخل حينئذ في دائرة من آمن بالله واليوم الآخر .

خلاصة

البحث العاشر وفائدته

ليتضح للمفكر من ان وظيفة الدين فيما يرجع لحفظ الحقوق الانسانية ليست باقل اهمية من وظيفة السلطان .

(البحث الحادي عشر)

في قول من يقول ان صوت الضمير ينوب عن الدين في ردع الانسان عن المنكرات

فاقول من المحتمل ان يقال ان ما اجتمعت عليه القدماء من لزوم مراعات الشرائع الالهية في حفظ ما للانسان وما عليه هو من ضرورة الظروف الغابرة جرياً على محاولة الغاية التي يرمي اليها كل مصلح وليس هى الا استيتاب الامن وتقرير اسبابه بين افراد البشر اما الآن فقد تهذبت الافكار وترقت العقول الى غاية كفيلة بتنظيم مهماتها على طريقة لا نفتقر معها الى شيء من نحو الشرائع الالهية تستند عليه وان الانسان يكفيه صوت الضمير زاجراً من باطنه عن ارتكاب ما لا ينبغي ارتكابه .

فاقول انها خزعبلة قد تنخدع لها صغار النفوس ودعوة باطلة منقوضة بالظواهر حسبما تشهد به الاحصاءات من الجرائم اليومية وتلك الجرائم ضرورة صادرة عن غير المتدينين في الغالب واين اولئك من اصوات ضمائرهم ان كانت لهم ضمائر لها اصوات زاجرة كما

يقولون ولكنها الاباحة اذا تسربت الى امة تجعل الايمان يتسلل منها رويداً الى ان تحل مكانه .

واذا لا تكتفي الا برفع الحواجز التي من جملتها صوت الضمير ايضاً لانه حائل بين المرء وشهوته فهو ضرب من التقييد الذي يعتقد الاباحي ان الراحة من ورائه وهذا ان كان له صوت ينازعه للعمل ولا يكون الا ضئيل النزاع معدوم النتيجة لانتهاك قواه بانتهاك الايمان بالغيب وحيث انه لا غيب يعتمد في مذهب الاباحي فيكون وجوده يعتبر ضرباً من الوسوسة عنده التي هي احرى بالتغفل عنها سعياً وراء صفاء الوقت في صريح الانهماك .

وبالجملة ان الاعتماد على صوت الضمير في حفظ ما للانسان وما عليه لا تقوم به حجة عند المنصف اما من غلبت عليه شقوته فلا يرى إلا قضاء شهوته باي طريق كانت .

خلاصة

البحث الحادي عشر وفائدته

ليتحقق الانسان ان لا شيء جدير بالاعتماد عليه في مؤازرة السلطان في حفظ ما للانسان وما عليه من الوازع الديني وتنمية الشعور بما بعد الموت .

(البحث الثاني عشر)

«في اعتبار التشريعات الاختراعية بالنظر للاحكام الالهية»

يقول المشرعون من اهل العصر ان الانسان الآن قد بلغ رشده وارتفع حجره وتهيأ لأن يكون مشرعاً لنفسه حسبما يراه ملائماً لضرورياته بدون ما يتقيد باي شرع مضى زمانه وانقضى اوانه فهذا معنى ما يقولون .

اما انا فاقول وعلى فرض صحة ما يقول هذا الفريق لا يكون الامر مسلماً قبل التوازن فيما بين التشريعين التشريع الحقي والتشريع الخلقي على ان المشرع نفسه يعترف بانه لا يخلص تماماً في حال تشريعه من ملاحظة بعض اغراض شخصية او منافع خصوصية وهذا مطرد وان كانت القوانين جمهورية فضلاً عن ان تكون فردية استبدادية حتى ان القانون قد يتسمى باسم مؤسسه ولا يتسمى باسمه ويتأتى منه تنفيذه الا اذا وازرته القوة على ذلك .

واذا فالقوة هي المؤسسة للقانون لا الحق والحكمة ولهذا كلما عادت القوة الى الضعف من صاحبها شأن المخلوق ينتقل القانون الى عكسه او يقضي بالتعطيل عليه لان القوة قد انتقلت الى من في الحيز المقابل له فلا بد وان تظهر باغراض المنتقلة اليه وبهاته المناسبة كانت الامة لا تتخلص ابداً من تأثيرات الاغراض الشخصية خصوصاً الضعفاء منها تراهم دائماً تحت رحمة المشرعين المتحكمين في دمائهم واموالهم بما يشاءون ويشاء لهم الهوى فهذه حقيقة ما هم عليه .

اما الشرائع الالهية فهي ثابتة الحقائق لا تحتمل الانعكاس حاكمة على الرئيس والمرؤوس حكماً مطرداً فالمستظل بها في امن على الابد من تقلبات الاغراض التي تظهر في كل حين باحكام ما انزل الله بها من سلطان .

خلاصة

البحث الثاني عشر وفائدته

التنصيص على ان الشرائع الالهية خالية من الاغراض الشخصية التي لا تنفك عنها تشريعات البشر كيفما كانوا .

(البحث الثالث عشر)

«في لزوم مراعات المدبر لهذا العالم وليس هو الّا الله عزّ وجلّ»

فاقول ان الاصل الاصيل فيما قدمناه من مراعات لزوم سلطة دينية تؤازر السلطة